

السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط : بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية

د/ فتحي بولعراس

جامعة بومرداس

Abstract :

This study aims to analyze the foreign policy of Iran in the region of the Gulf and the part the world. It tries to test the hypothesis according to which the policy outside of Iran is guided by considerations of pragmatic, strategic and diplomatic orders. For that purpose, the foreign policy of Tehran is dictated by the national interest of this country. Several studies demonstrated clearly that Iran acts in the international arena are with the aim of maximizing its national interests, and to confirm its status of regional power.

المخلص :

تتناقش هذه الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط والعالم، وتحاول اختبار فرضية مؤداها أن السلوك الخارجي الإيراني تحكمه اعتبارات دبلوماسية وجيوبولتيكية ولا أثر للمذهب الشيعي في هندسة مأمورية السياسة الخارجية الإيرانية أو توجيهها. ومرد ذلك، أن السياسة الخارجية الإيرانية ترسمها اعتبارات المصلحة القومية، وهو ما تؤكد عليه الشواهد الميدانية. وفي هذا الإطار، تؤكد الدراسات السياسية أن طهران تتعامل ببراغماتية مع القضايا ذات الصلة بالسياسة العليا، وتوظف المذهب الشيعي حين تقتضي ذلك المصلحة القومية لبلاد فارس. من جهة ثانية، تبحث هذه الدراسة في كيفية توظيف إيران للطائفية للتغلغل في المجتمعات العربية والإسلامية ذات التعددية المذهبية بغية تغيير خريطة المذهبية والديموغرافية، ومدى انعكاس ذلك على الاستقرار في تلك المناطق.

الكلمات المفتاحية : الطائفية، الدور، المصلحة القومية، القومية الفارسية، السنة، الشيعة، صناعة الأقليات.

مقدمة:

ينطلق صناع السياسة الخارجية الإيرانية حين يُقررون سياسة مُعيّنة مدفوعين بجملة من الأهداف يضعونها في عين اعتبارهم، حيث تقتضي مجموعة من الإمكانيات والمقدرات لتحويل تلك الأهداف إلى حقائق وأفعال سياسية، واقتصادية، واجتماعية. والمقصود بالأهداف ما ترغب إيران في انجازه، وما ترغب أن تكون عليه الأوضاع في المدى المنظور والمُتوقع في بيئتها الإقليمية والدولية. وتسعى إيران إلى التمكين لجملة من الخيارات تتصور إنها تعود عليها بالفائدة. ولا يمكن انجاز تلك الأهداف إلا إذا اقترنت بالوسيلة الملائمة، وبهذا يخرج الهدف الإيراني من المكاتب المغلقة إلى أرض الواقع.

لقد برز الحديث بشكل لافت عن دور إيراني في الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، منذ الإطاحة بحركة طالبان في 2001 ونظام صدام حسين في 2003، وقد تزامن ذلك مع وصول تيار شيعي سياسي إلى السلطة في العراق لأول مرة، وسمود حزب الله اللبناني في حرب تموز 2006 ضد إسرائيل مدة 33 يوماً، وتمرد جماعة الحوثي في شمال اليمن. وقد أثار هذا الوضع مخاوف وهواجس القوى الإقليمية العربية التقليدية في المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من شواهد تاريخية قديمة وحديثة. وهو ما دفع هذه القوى إلى اتهام إيران بامتلاكها مأمورية (أجندة) توسعية في المنطقة تسعى إلى التأثير في الدول ذات التعددية المذهبية؛ بغية زعزعة استقرارها وإثارة الفتن والصراعات الطائفية. أضف إلى ذلك، ما تداعيات امتلاك إيران لكل تلك الأوراق (العراق، البحرين، فلسطين، اليمن)، ومحاولة توظيفها كورقة ضغط ومساومة في إطار مفاوضاتها مع الغرب قبل التوصل إلى اتفاق نووي.

وإذا كانت إيران قد تراجعت عن هدف تصدير الثورة بالأساليب العنيفة، فإن دبلوماسيتها ما زالت تشتغل على تحقيق الغاية ذاتها بأسلوب القوة الناعمة (الأداة الطائفية أو المذهبية)، حيث ترمي من وراء ذلك إلى إقرار نموذج إسلامي إيراني في السياسة والحكم على المستوى الخليج العربي وشرق المتوسط والعالم؛ باعتباره السبيل الوحيد لإقامة الحكومة العالمية.

وتأسيساً على ذلك، نطرح السؤال البحثي التالي:

هل تنطلق إيران نحو تنفيذ سياستها الخارجية من دوافع مذهبية بحتة، أم أن دبلوماسيتها تحكمها اعتبارات إستراتيجية وجيوبولتيكية؟

وتتفرع عن هذا السؤال التساؤلات البحثية التالية :

- ما هي الوسائل والأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية الإيرانية لتغطية امتدادها الحيوي؟

- كيف توظف إيران العامل المذهبي لتنفيذ مأموريتها في الشرق الأوسط ؟

- ما هي طبيعة المصالح الإيرانية في المنطقة (سياسية، اقتصادية أو أيديولوجية) ؟

- ما هي تداعيات السياسة المذهبية لإيران على المجتمعات المنقسمة في الشرق الأوسط ؟

- ما هي مواقف الدول العربية والإسلامية ذات الأغلبية السنية من السياسة الطائفية لإيران في الوطن العربي؟

تقسيم الدراسة

□ أولاً : صنع السياسة الخارجية الإيرانية

□ ثانياً : رؤية القيادة الإيرانية لدور إيران في العالم بين جدلية القوة والثروة.

□ ثالثاً : سياسة إيران العربية

□ أولاً : صنع السياسة الخارجية الإيرانية

يتطلب فهم السياسة الخارجية الإيرانية تحليلاً دقيقاً ومعماً للثقافة الإيرانية وللسياق السيكلوجي وللسلوك الخارجي لإيران. بالنسبة لإيران الماضي هو دائماً الحاضر، ما يعني أن الوعي الحضاري الإيراني حاضر بقوة في العقل الباطن لصناع السياسة الخارجية الإيرانية وهم يضعون الخطط لكيفية تحرك بلادهم في بيئتها الإقليمية والدولية. واللافت للنظر أن الثقافة الإيرانية تتضمن مزيجاً من الفخر والاعتزاز وشعوراً بأنهم مستهدفون من قبل قوى خارجية، وهو ما ولد لديهم احساساً قوياً بالاستقلالية ممزوجاً بثقافة المقاومة ضد أي محاولة لغزو بلادهم.

2-1 : الوحدة القرارية الرئيسية (قائد الثورة)

تزرخ أدبيات علم السياسة بعديد نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية؛ حيث تشير عملية فحصها وتمحيصها إلى وجود ثلاثة أنماط من الوحدات القرارية السلطوية. وهي الوحدات القرارية هي كالتالي:

- وحدة القائد المسيطر أو شبه المهيمن: تضم شخص واحد يكون قادراً على القضاء على أية معارضة محتملة، ويملك كل القوة لصنع القرار بمفرده اذا اقتضى الأمر دون الرجوع إلى باقي أعضاء الوحدة؛

-الجماعة الوحيدة: تضم مجموعة من الأفراد كلهم أعضاء في هيئة وحيدة، حيث يختارون مخططاً للعمل بالتشاور مع بعضهم البعض.

-تحالف الأعضاء المستقلين: في هذه الصنف يكون الأعضاء الفاعلين مستقلين منفصلين عن بعضهم البعض، بحكم انتماءهم إلى مؤسسات أخرى، ومستعدون للعمل من أجل الحكومة، بيد أن ولا واحد من هؤلاء لديه القدرة على اتخاذ القرار أو فرض آرائه على الآخرين.

وفي الحالة الإيرانية، تعتبر عملية صنع السياسة الخارجية ميداناً محجوزاً لقائد الثورة الإيرانية ؛ حيث يُحدد الخطوط العريضة لهذه السياسة ، باعتباره رئيس الدولة الفعلي. وفي هذا السياق يعتمد القائد في صياغة السياسة الخارجية للدولة على مؤسستين هما؛ مكتب المرشد الأعلى، حيث يضم أكثر من 5000 موظف. والمؤسسة الثانية هي المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يضم رئيس الجمهورية، مسؤولي حراس الثورة، قادة أجهزة الاستخبارات ووزارة الخارجية.

2-2 : الوحدة القرارية الثانوية (رئاسة الجمهورية)

تنص المادة 113 من الدستور أن الرئيس هو أعلى سلطة في البلاد بعد المرشد، وهو المسؤول على تنفيذ الدستور، ويمثل أعلى سلطة في الهيئة التنفيذية، وينتخب الرئيس من قبل الشعب لأربع سنوات. لكنه من الناحية العملية عبارة عن رئيس حكومة في نظام يُهيمن عليه الولي الفقيه. بيد أن الرئيس باعتباره مسؤولاً عن جزء من السلطة التنفيذية فإنه يحوز على هامش مناورة في مجال السياسة الدولية. ويفترض أنه يختار وزير الخارجية بموافقة البرلمان، ويمكنه أيضاً إقالته إذا رأى ذلك ضرورياً.

2-3 : مجلس الشورى الإسلامي

يتكون مجلس الشورى من 270 نائب يختارهم الشعب لمدة أربع سنوات؛ يُضاف إليهم 20 نائبا بعد كل عشر سنوات طبقاً لنسبة الزيادة السكانية في المجتمع الإيراني. وتتمثل صلاحيات المجلس، وفقاً للدستور الإيراني في سن القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقررة دستورياً، وشرح القوانين العادية والتصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الدولة.

2-4 : مُجمَع تشخيص مصلحة النظام

تشارك هذه الهيئة في صنع السياسة العامة للدولة والسياسة الخارجية بالتشاور مع المرشد، كما يمكنها اقتراح تعديل الدستور أو إضافة مواد. يتكون المجلس من اثني عشر عضواً وهم رؤساء السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وفقهاء مجلس صيانة الدستور، وممثلاً عن القائد، ورئيس الجمهورية، والوزير الذي تتعلق القضية الخلافية بوزارته، بالإضافة إلى النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب مجلس الشورى الإسلامي، وممثلين عن الوزارات السياسية في البلاد، ويعد أن كانت رئاسة المجمع توكل إلى رئيس الجمهورية، أصبح القائد ومنذ عام 1997 يتولى تعيين رئيساً له.

ثانياً : رؤية القيادة الإيرانية لدور إيران في العالم بين الانكفاء على الذات والعالمية. تباينت مواقف النخب الإيرانية إزاء الدور الإيراني في السياسة الدولية؛ فقد تمحور النقاش بشأن هذه المسألة حول ضرورة أن ترتب إيران أولوياتها في السياسة الخارجية؛ وهل ما إذا كان عليها أن تمنح الأولوية في هذه الحالة للثروة أم للقوة؟ وهل من مصلحة إيران أن يكون الأمن هو المهيمن على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، أم أن بلوغ مرتبة القوة السياسية قبل القوة الاقتصادية هو الهدف الرئيس لسياستها الخارجية؟ وفي هذا الإطار، يرى حسن روحاني رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي سابقاً أنه يجب التمييز ما بين الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية. فالثورة الإسلامية في تصوره تعني تصدير هذه الثقافة إلى كل المنطقة والعالم الإسلامي؛ وهو ما يتطلب قوة وثروة ولن يكون هناك نمو اقتصادي إلا بأداء هذه المهمة. أما في حالة تبني طهران خيار بناء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فيتعين على إيران امتلاك القوة والثروة مع القدرة على الحفاظ على النظام. وبناء عليه، فإن تصدير الثورة يتوقف على مدى جاذبية النموذج الإيراني، وكذا على مدى تقدمها وتطورها في كافة المجالات، وعلى قوة نظامها وقدرتها على الظهور كنموذج بالنسبة لبقية البلدان.

ليس هناك إجماع بين النخب الإيرانية تجاه انخراط بلادهم في قضايا السياسة الدولية؛ حيث يمكن التمييز بين فئتين : ترى الفئة الأولى أنه على إيران أن تتأى بنفسها عن المشكلات والقضايا الإقليمية؛ بالرغم من المكاسب التي يمكن أن تجنيها طهران من وراء ذلك. وحجة هؤلاء أن ذلك من شأنه تأخير عملية الإقلاع الحضاري للجمهورية الإسلامية. ويستند أصحاب هذا الرأي لتبرير وجهة نظرهم إلى ثلاثة مقاربات؛ الأولى ثقافية وموداها أن الحضارة الإيرانية فريدة من نوعها على الصعيد الإقليمي، نظراً لوجود تباينات بين الإيرانيين

من جهة، وبين العرب والأتراك من جهة أخرى. ووفقاً لهذه الرؤية، يعتقد الإيرانيون أن لديهم قدرات تفوق بكثير قدرات جيرانهم في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، ومن ثم فتركيز صانع السياسة الخارجية الإيرانية على منطقة الشرق الأوسط فقط يُنظر إليه باعتباره انتقاصاً من عظمة الحضارة الفارسية وهويتها، وبالتالي من أمنها القومي.

ولكن إذا بقيت الجمهورية الإسلامية محصورة داخل بيئتها الإقليمية، حسب حسن روحاني، فلن يكون بمقدورها وضع لبنات مؤسسات إقليمية بإمكانها التصدي للولايات المتحدة الأمريكية ولحلفائها، وهو ما يعني انكشاف إيران من الناحية الأمنية. وفي هذه الحالة فلا خيار أمام إيران سوى رفع لواء المقاومة في كل مكان؛ حيث تصبح الجغرافيا ثانوية وتصبح معها أفغانستان والبوسنة أو أمريكا اللاتينية متساوية؛ على اعتبار أن الأهم هو القدرة على المقاومة وليس الفضاء الذي تجري فيه المقاومة. وتأسيساً على ذلك، فإن قوة إيران لا تكمن في اقتصادها أو في جيولوجيتها، إذ هي عوامل كانت موجودة في عهد الشاه؛ بل تكمن حسبهم في ترعّمها جبهة المقاومة وإصرارها على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية. يعتقد قادة إيران بأن العمق الاستراتيجي لبلادهم هو العالم الإسلامي، ما يعني في تصورهم أن تحدي أمريكا لهم معناه تحدي العالم الإسلامي.

أما الاتجاه الثاني فيتصور أن الإرث الحضاري للفرس يُحتم على بلاد فارس لعب دور عالمي، وحثّتهم في ذلك أن مصدر الثروات، السلطة والتكنولوجيا موجود في الغرب الرأسمالي وليس في الشرق الأوسط أو آسيا. فإذا منحت إيران الأولوية لبناء نهضتها القومية، فيتعيّن عليها التحول غرباً تجاه مراكز القوى والثروة في العالم. وما دام أن إيران لن تصبح غنية بالتنمية، فإن أمنها لن يكون مضموناً؛ على اعتبار أن أمن الدول المتخلفة غير مضمون مطلقاً.

ويضيف أصحاب هذا الطرح، أن نشر أفكار الجمهورية الإسلامية ولعب الدور العالمي يعتبر السبيل الوحيد لصعودها في سلم القوى وتحقيق التنمية؛ بل ولضمان الأمن القومي الإيراني، أيضاً، انطلاقاً من فكرة أن أحسن وسيلة للدفاع هي غزو الخصم في مواقعه وحصونه، من خلال توظيف نقاط ضعفه وعدم ترك أية فرصة للعدو لمهاجمتها. وتعتقد إيران أن عداة الولايات المتحدة الأمريكية لها يجعلها متمسكة بفكرة تغيير النظام كلما سمحت لها الظروف؛ وهو ما يدفعها إلى العمل على خلق العديد من المشاكل للولايات المتحدة الأمريكية للحيلولة دون تحقيق ذلك الهدف.

وبالفعل فقد استطاعت إيران، في ضوء هذا الرأي، أن تُعزّز محور المقاومة (إيران، سوريا، حزب الله، حماس) في الشرق الأوسط؛ وهو ما جعل الولايات المتحدة مترددة في توجيه ضربة عسكرية لإيران. فصمود حزب الله في حرب تموز 2006 ضد إسرائيل؛ والنتائج التي تحصلت عليها طهران في مجال التكنولوجيا النووية، كلها مؤشرات في نظر الإيرانيين على تنامي قوتهم ونفوذهم في الشرق الأوسط.

ثالثاً: سياسة إيران العربية.

تذهب العديد من الدراسات إلى أن إيران تملك سياسات عربية وليست سياسة واحدة؛ فمن جهة؛ هناك سياسة إيرانية تجاه دول جنوب شبه الجزيرة العربية والأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ومن جهة أخرى، تملك إيران سياسة خارجية باتجاه الغرب وتحديداً ما يُعرف بـ"الهلال الخصب". أما بقية الدول العربية كدول المغرب العربي فتتنمي إلى الدائرة الثالثة، البعيدة نوعاً ما من الناحية الجغرافية.

1- السياسة الإيرانية تجاه دول جنوب شبه الجزيرة العربية

1-1- السعودية

لم تنظر السعودية بعين الرضا لتنامي النفوذ الإيراني في العراق وفي منطقة الشرق الأوسط منذ الغزو الأمريكي للعراق في 2003؛ على اعتبار أن المستفيد الوحيد من سقوط نظامي طالبان وصادام حسين هو إيران. كما تعتقد السعودية بوجود مأمورية (أجندة) إيرانية في الوطن العربي، تهدف إلى نشر المذهب الشيعي في البلاد ذات الأغلبية السنية، وتحت غطاء الحوار ما بين الأديان. وما زاد من مخاوف السعودية وجود طائفة مهمة من الشيعة تقطن في مقاطعة حاصا البترولية؛ حيث تُتهم إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للسعودية عبر البوابة الطائفية.

1-2- البحرين :

استغلت الأغلبية الشيعية في البحرين (70 في المائة من مجموع السكان) أحداث "الربيع العربي" للاحتجاج والمطالبة بالتوزيع العادل للثروات، وبحقها في تقاسم السلطة وفقاً لوزنها في المجتمع البحريني، وفي إطار ملكية دستورية إلى جانب إجراء انتخابات ديمقراطية. لم تشك سلطات البحرين لحظة في أن إيران هي التي تقف وراء الحراك البحريني، في إطار مأموريتها الإقليمية التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم في المنامة وإقامة نظام موالي لطهران. وتأتي تصريحات المسؤولين الإيرانيين لتؤكد صحة المخاوف البحرينية؛ فقد صرح مسؤول

مكتب مرشد الثورة علي أكبر ناطق نوري أن البحرين هي مقاطعة فارسية كانت في الفترة ما بين 1602 إلى غاية 1783 جزءاً من الإمبراطورية الفارسية، وهي المحافظة الرابعة عشر في إيران؛ وهو ما أثار انتقادات واسعة في الوطن العربي على الصعيدين الرسمي والشعبي. في السياق ذاته، صرح ممثل المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في البحرين آية الله عيسى قاسم أن تأثير القائد في العالم يزداد من يوم لآخر، وأن نصف البرلمانين في البحرين خاضعون له وهو ما يؤكد فرضية التدخل الإيراني في شؤون هذه الإمارة.

"إستراتيجية الجنوب" الإيرانية 1-3 - اليمن في

تكمّن الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة لإيران، في كونه منفذاً واسعاً على البحر الأحمر ومن ثم على إسرائيل، أو يُقرّبهم من حلفاء تل أبيب في أفريقيا. وفي هذا الإطار، تستخدم إيران في شمال اليمن مقارنة سبق لها وأن استخدمتها في لبنان، والعراق وفي قطاع غزة؛ وتتمثل في دعم المتمردين في المناطق التي يصعب فيها التوصل إلى حل عسكري؛ ثم بعد ذلك تطرح نفسها كراعي لمفاوضات السلام بعد أن يتم إنهالك الخصمين عسكرياً.

من ناحية أخرى، يرى محللون أن هدف إيران من وراء تدخلها في اليمن ليس دعم مطالب الحوثيين، ولكن فتح جبهة جديد من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ضد المصالح الأمريكية والسعودية. بعبارة أخرى، لا تولي إيران أهمية بالغة للمطالب الشيعية الزيدية في شمال اليمن؛ بل إن هدفها الرئيس يتمثل في إظهار قدرتها لحلفائها على فتح عدة جبهات للصراع معهم على تخوم المناطق الإستراتيجية قصد كبح عجلة المفاوضات حول برنامجها النووي؛ بل وتأجيل التصويت على عقوبات أو تأخير تطبيق العقوبات ضدها. بالإضافة إلى صرف الأنظار عما يجري في مناطق مواجهة أخرى تدعمها طهران : في لبنان مع حزب الله، وفي غزة مع حماس.

2- السياسة الإيرانية تجاه دول الهلال الخصيب

2-1 : السياسة العراقية لإيران

برز الحديث عن سياسة إقليمية لإيران وتجاه بلاد الرافدين تحديداً، منذ الغزو الأمريكي للعراق في 2003، حيث تقوم هذه السياسة على منع قيام نظام معاد للمصالح الإيرانية في بغداد مستغلة بذلك تنامي نفوذها في أوساط الأغلبية الشيعية في هذا البلد. هذا الوضع جعل دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إليها على إنها دولة توسعية لديها أطماع ولن تتوانى عن تأجيج الصراعات الطائفية والنعرات العرقية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في

بلاد الرافدين، على اعتبار أنه لا يوجد أي بلد في المنطقة من مصلحته زعزعة استقرار بلاد الرافدين ودفع العراقيين إلى الاقتتال سوى إيران؛ حيث تتطلع إلى لعب الأدوار الأولى في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

بالموازاة مع ذلك، أدركت طهران أنه يستحيل على واشنطن أن تشنّ حرباً عليها في الوقت الحالي؛ ومن ثم يتعيّن عليها استغلال هذا الوضع لتحقيق مصالحها القومية وتعزيز موقفها التفاوضي مع الغرب بخصوص برنامجها النووي.

لقد أدركت إيران أن مواجهة الضغوط الغربية يتطلب مجموعة من الأدوات والوسائل من أجل ثني الخصم عن القيام بأية حركة ضد بلاد فارس. وفي هذه الحالة فإن قدراتهم وإمكاناتهم في تفعيل أدوات التأثير والنفوذ (الطائفية) تبدو أفضل وسيلة في هذا الاتجاه؛ فقد وظفت إيران أداة الطائفية واستغلت الروابط التقليدية بين شيعة إيران وشيعة العراق وأصبح بإمكانها التأثير حتى في الوحدات القرارية في النظام العراقي.

من ناحية أخرى، لا يمكن تفسير دعم إيران لشيعة العراق بالاعتبارات الطائفية فقط، أو بوجود شبكات دينية عابرة للحدود بين البلدين. بل إنه يبزر، أيضاً، باعتبارات جيوبوليتيكية بحتة. لقد استطاعت إيران بفضل تنامي نفوذها لدى شيعة العراق أن تتحول إلى لاعب أساسي في نظر الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي لا يمكن تجاهله.

2-2 : النفوذ الإيراني في سوريا:

تعتبر سوريا من أكثر دول الشرق الأوسط عرضة لنشر المذهب الشيعي لاعتبارات تاريخية ووظيفية؛ كما إنها تحتوي على مواقع ومزارات مقدسة لدى الطائفة الشيعية. وتذهب بعض الدراسات إلى أن نشر المذهب الشيعي في سوريا يجب تناوله في إطار إستراتيجية شاملة لإيران ترمي إلى اختراق النظام السياسي ومحاولة التأثير في عملية صنع القرار، والتغلغل داخل الأجهزة الأمنية، الجيش، المؤسسات الاقتصادية والمساجد؛ لدرجة أن بعض الدارسين حذروا من إمكانية أن يؤدي هذا التمدد إلى الاخلال بالتوازنات الديموغرافية، مع ما يترتب على ذلك من زعزعة استقرار سوريا من خلال إثارة التوترات في صفوف المجتمع السوري.

استنتاجات:

نستنتج مما سبق أن السياسة الخارجية الإيرانية في محيطها الإقليمي لا تحكمها فقط الاعتبارات الطائفية؛ بل تُحددها المحفزات الإستراتيجية والعوامل الجيوبوليتيكية. لقد أدركت

إيران أن مواجهة الضغوط الغربية يتطلب مجموعة من الأدوات والوسائل من أجل ثني الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عن القيام بأية حركة ضدها. وفي هذه الحالة فإن قدرات وإمكانيات إيران في تفعيل أدوات قوتها الناعمة تبدو أفضل وسيلة لتحقيق أهداف مأموريتها على الصعيد الإقليمي والدولي. فقد وظفت إيران الأداة الطائفية واستغلت الروابط التقليدية بين شيعة إيران والشيعة العرب؛ وبذلك أصبح بإمكانها التأثير حتى في الوحدات القرارية في بعض الأنظمة السياسية العربية (العراق، سوريا)، إلى جانب نفوذها الكبير في دول بها طائفة شيعية (اليمن، البحرين، السعودية، سوريا ولبنان).

ووفقاً لهذا المعنى، فإن هدف إيران من وراء دعم الطائفة الشيعية في المنطقة هو إظهار قدرتها لحلفائها على فتح عدة جبهات للصراع معهم على تخوم المناطق الإستراتيجية قصد كبح عجلة المفاوضات حول برنامجها النووي؛ بل وتأجيل التصويت على عقوبات أو تأخير تطبيق العقوبات ضدها، وقد توجت هذه السياسة بإبرام الاتفاق النووي بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى صرف الأ نظار عما يجري في مناطق مواجهة أخرى تُدعمها إيران : في لبنان مع حزب الله، وفي غزة مع حماس.

الهوامش:

¹ R.K. Ramazani, « Understanding Iranian Foreign Policy », *The Middle East Institute, Viewpoints: The Iranian Revolution at 30* www.mideasti.org

¹ Margaret G. Hermann, Charles F. Hermann and Joe D. Hagan, « How Decision Units Shape Foreign Policy Behaviour », in Charles F. Hermann, Charles W. Kegley Jr, James N. Rosenau (eds.), *New Directions in the study of foreign policy*, HarperCollinsAcademic, London, 5th ed, 1991, pp.311.312.

¹ وحسب المادة (57) من الدستور، تمارس السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، صلاحياتها بإشراف المرشد الأعلى ويفوض الدستور المرشد الأعلى الاضطلاع بمسؤولية القائد العام للقوات المسلحة، وإعلان الحرب وتعيين وعزل نصف أعضاء مجلس صيانة الدستور البالغ عددهم 12 عضواً، ورئيس السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، والقائد الأعلى لقوات الحرس الثوري، والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن. إضافة إلى ذلك يمارس المرشد سلطة وضع السياسات العامة للنظام بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، كما يتولى مسؤولية

الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للنظام بما فيها السياسة الخارجية للدولة، وله إصدار الأمر بالاستفتاء العام وإعلان الحرب والسلام والنفير العام، وحل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات،
انظر :

Senat, Commission des Affaires Etrangères, L'Iran en Transition, Rapport D'information 457 (1999-2000)-(09-01-2005), «[http:// www.senat.fr/r99-457.html](http://www.senat.fr/r99-457.html) »

¹ أنظر حول صلاحيات المرشد الأعلى :

Akbar Ganji, « Who is Ali Khamenei ? », Foreign Affairs, septembre-octobre 2013, p. 24-48.

I Djalili Mohammad-Reza, « Politique étrangère de la République islamique : le rôle du président », Confluences Méditerranée 1/ 2014 (N° 88), p. 19-34
URL : www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2014-1-page-19.htm .

ibid., ¹

¹ بهتان بختاري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية إيران والخليج (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، 1996)، ص 78.

¹ طلال عترسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية (بيروت: دار الساقى، 2006)، ص 108.

I Ghahremanpour Rahman, « Régionalisme et sécurité nationale en République islamique d'Iran », Outre-Terre 2/ 2011 (n° 28), p. 347-355

<www.cairn.info/revue-outre-terre-2011-2-page-347.htm.>

¹ من أصحاب هذا الطرح الباحث الإيراني محمود ساريوغلان، حيث يرى انه إذا أرادت إيران الصعود في سلم القوى يتعين عليها تطوير قدراتها وإمكانياتها، من خلال استغلال الموارد ورؤوس الأموال الأجنبية. بعبارة أخرى، ضرورة التفاعل مع الدول المتقدمة والأكثر غنى في العالم، حتى لو تطلب الأمر الدخول في تحالفات إقليمية وحتى عالمية، أنظر :

Mahmood Sariolghalam, The Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran : A Theoretical Renewal and Coalition Paradigm, Téhéran, Center for Strategic Research, 2000.

¹ لمزيد من التفاصيل حول الدور الإقليمي والعالمي لإيران بين جدلية الثروة القومية والقوة الوطنية، مقالة رئيس المجلس الاعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني :

Hassan Rouhani (ex-secrétaire du Conseil suprême de sécurité nationale), « National Wealth or National Power ? Which One Should Be Given Priority ? », Rahbord Quarterly, printemps 2006, n° 39, p. 11.

¹ حول الدوافع الحقيقية لإيران من وراء دعمها للقضية الفلسطينية ولحركات المقاومة (حماس والجهاد الإسلامي)، وما إذا كانت فقط تدعمها لاعتبارات إستراتيجية ذات صلة بتحقيق النفوذ والمكانة في الوطن العربي، أنظر :

Bijan Asadi, « Iran's Foreign Policy towards the Palestine Question under the Pahlavi Rule and the Islamic Republic (by 1997) : A Comparative Study », Political and International Approaches Quarterly, n° 7, automne-hiver 2005, p. 63.

I Ghahremanpour Rahman, « Régionalisme et sécurité nationale en République islamique d'Iran », Outre-Terre 2/ 2011 (n° 28), p. 347-355

<www.cairn.info/revue-outre-terre-2011-2-page-347.htm.>

I Djalili Mohammad-Reza, « La politique arabe de l'Iran », A contrario 1/ 2008 (Vol. 5), p.2. <www.cairn.info/revue-a-contrario-2008-1-page-134.htm.>

¹ يرى الباحث الفرنسي ديبدي بيون، أنه لا يوجد ما يؤكد الطرح القائل بأن إيران قد استقادت فعلاً من سقوط نظامي طالبان وصادام حسين، ومنذ ذلك الحين وهي تبحث عن سياسية إقليمية متطابقة مع مصالحها القومية. فمشروع تصدير الثورة قد توقف منذ 1980، في لحظة غزو العراق لإيران، حيث وجهت كل الجهود للدفاع عن البلد :

Billion Didier, « Éditorial », Revue internationale et stratégique 2/ 2008 (N° 70), p.

<www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2008-2-page-67.htm> 67-70

¹ الملفت للنظر فعلاً، أن طهران والرياض تتبادلان التهم بتهديد أمن بعضهما البعض. فإيران مثلاً تتهم السعودية بتوظيف شبكات دينية مقربة من الدولة بالنشاط فوق الأراضي الإيرانية في المحافظات ذات الأغلبية السنية. وتتهم إيران السعودية بتأييد مطالب البلوتش السنية ضد الجمهورية الشيعية. وحين تكون هناك أعمال إرهاب في محافظة خوزستان، تتدد طهران بالروابط بين مرتكبي هذه الأفعال والرياض. وقد زادت مخاوف إيران من وجود تهديد سعودي لأمنها القومي مع تنامي الصراعات الطائفية في الشرق الأوسط :

Therme Clément, « La nouvelle « guerre froide » entre l'Iran et l'Arabie Saoudite au Moyen-Orient », Confluences Méditerranée 1/ 2014 (N° 88), p.14-16.

<www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2014-1-page-113.htm>

¹ يبقى عدد الشيعة في السعودية مجهولاً، لكن تشير التقديرات إلى أن عددهم هو 10 في المائة من العدد الإجمالي لسكان المملكة . وهو ما أثار مخاوف السعودية من تدخل إيراني محتمل في شؤونها وفي شؤون بقية دول مجلس التعاون الخليجي عبر البوابة الطائفية؛ حول تعداد الشيعة في السعودية، حول هذا الموضوع انظر :

Halla al Najar, 2007, « Les chiffres du chiisme : enquête », in Mervin Sabrina, Les mondes chiïtes et l'Iran, Paris, Karthala et IFPO, p. 457-464.

I Makinsky Michel, « L'Iran et ses voisins du Sud : une relation sous tension », *Outre-Terre* 2/ 2011 (n° 28), p. 427-445

<www.cairn.info/revue-outre-terre-2011-2-page-427.htm.>

I Ibid.,

I Amelot Laurent, Gardet Caroline, " La péninsule Arabique dans la " stratégie Sud " de l'Iran : l'enjeu yéménite ", *Outre-Terre* 2/ 2011 (n° 28), p. 447-462

<www.cairn.info/revue-outre-terre-2011-2-page-447.htm.>

¹ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :

David Rigoulet-Roze, " Les tensions " ethno-confessionnelles " dans la province iranienne à majorité sunnite de Sistan-Baloutchistan sur fond de crise de nucléaire iranien ", *Les Cahiers de l'Orient*, n° 98, printemps 2010.

I Amelot Laurent, Gardet Caroline, *op.cit.*,

I Ibid.,

I Ibid.,

I Mikail Barah, « L'Iran et la Méditerranée, ou l'illusion de la puissance », *Confluences Méditerranée* 3/ 2010 (N° 74), p. 73-81

<www.cairn.info/revue-confluences-mediterranee-2010-3-page-73.htm.>

¹ نادراً ما نتحدث الكتل السياسية العراقية عن طبيعة تحالفاتها الإقليمية وارتباطاتها مع إيران تحديداً، ومن ثم فمن الصعب معرفة من هي القوى العراقية الحليفة لإيران. وحتى فرضية ولاء مقتدى الصدر لإيران تبقى ضعيفة ومن الصعب اختبارها، لأن مقتدى الصدر والتيار السياسي الذي يقوده جعل من الحفاظ على الوحدة الترابية للعراق وتعزيز الوطنية العراقية نقطة غير قابلة للتفاوض، في وقت تتبنى تشكيلات شيعية عراقية قيام فيدرالية على أسس عرقية وطائفية؛ لمزيد من التفاصيل حول النفوذ الإيراني في العراق أنظر :

Pierre-Jean Luizard, *La question irakienne*, Paris : Fayard, 2002, p. 235.

I Djalili Mohammad-Reza, « La politique arabe de l'Iran », *A contrario* 1/ 2008 (Vol. 5), p.2.

<www.cairn.info/revue-a-contrario-2008-1-page-134.htm. p. 11.>

I Mikail Barah, *op.cit.*,

I Djalili Mohammad-Reza, *op.cit.*,

I Parisi Maura, « L'Iran en Syrie : images et mirages », *Outre-Terre* 2/ 2011 (n° 28), p. 13.14.

<www.cairn.info/revue-outre-terre-2011-2-page-397.htm.>

¹ يحتوي موقع جبهة الإنقاذ الوطني <www.free-syria.com> على وثائق هامة حول خطورة العلاقات السورية - الإيرانية ونشر المذهب الشيعي في بلاد الشام.